وإنما تفصل بينهما كذلك الحادثة الأدبية التي تفرق بين العصرين وتميز بينهما. وإذا كان هذا هو الأساس الذي يريد أن يسير عليه الرافعي فليس ثمة أساس إذن لتصوره آداب اللغة العربية كلها عصراً واحداً ، وهو ما يفهم من بعض أحكامه إذ يقول :

وبديهي أن تعاقب ثلاثة عشر قرناً من تاريخ الأدب الإسلامي لم ينشىء لغة أفصح مما نطقت به العرب قبل ذلك ، ولا جاء بشعر يباين أشعارهم في الجملة ، ولاجعل لأدبائنا مذاهب متميزة في تكوين الدين والسياسة والعلم ، بل ليس في تعاقب تلك العصور الأدبية على الأغلب إلا موت رجال وقيام رجال ، وإلا أمور عرضية مما يترك في مادة الأدب آثاراً قليلة ... »[1] .

ويبدو أن الذي دفع الرافعي إلى حكم كهذا في تعميمه وإطلاقه الجارفين إنما هو رفضه الشديد لفكرة تقسيم الأدب إلى عصور ، فالطريقة المثلى عنده « أن نذهب في تأليفنا مذهب الضم لا التفريق ، وأن نجعل الكتاب على الأبحاث التي هي معاني الحوادث لا على العصور »[2] .

ولكن تناول الموضوع على هذا النسق من الأبحاث لا يمكن أن يعني أن العصور الأدبية على اختلافها قد أصبحت كلها عصراً واحداً ، لأن بحث الموضوع الواحد بعين فاحصة عبر هذه الفترة أو الفترات الطويلة لا بد أن يكشف عما ألم بالموضوع من تغير أو تطور مما هو كفيل بأن يميز بشكل أو بآخر أن عصراً ما يختلف عن غيره ، والرافعي نفسه يقول : « وبذلك يأخذ كل بحث من مبتدئه إلى منتهاه ، منقلباً على عصوره ، سواء اتسقت أم افترقت ، فلا تسقط مادة من موضعها ، ولا تقتسر على غير حقيقتها ، ولا تلجأ إلى غير مكانها »[3] .

---

(١) المرجع السابق ـ الجزء الأول ص ١٠ .
(٢) المرجع السابق ـ الجزء الأول ص ١٤ .
(٣) المرجع السابق ـ الجزء الأول ص ١٤ .